رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد (1552) السنة السادسة - الثلاثاء (7) تموز 2009

اليوم في المدى

عبوات على شكل مصابيح شحن تستخدم كـ((مصائد مغفلين))

كربلاء / المدى

حذر مدير عام شرطة كربلاء اللواء الركن علي جاسم محمد الغريري من اسلوب ارهابي جديد لقتل المواطنين و الاطفال على وجه الخصوص باستخدام «مصائد المغفلين».وقال الغريري بحسب ما اوردته وكالة PUKmedia امس الاثنين «إن عبوات ناسفة على شكل مصابيح شحن يتم رميها في الشوارع من قبل الارهابيين، تنفجر حال تشغيلها أو حملها من الأرض، مشيرا الى إن معلومات وردت من وزير الداخلية تفيد باستشهاد مواطن نتيجة انفجار مصباح شحن في إحدى مناطق محافظة بابل»، لافتا «إلى احتمال استخدام هذه المصائد في أكثر من محافظة ومنها كربلاء بذات الشكل أو غيره من المواد ولعب الأطفال. وطالب الغريري «أولياء الأمور وجميع من تقع عليه مسؤولية توجيه الأطفال بعدم حمل أي جسم غريب ملقى على الأرض من لعب أو مصابيح أو جسم آخر حفاظا على حياتهم».

يأتي ذلك، عقب يوم واحد على تحذيرات الغريري من قيام مجموعات ارهابية إدخال كميات كبيرة من اشرطة تحوي ست كبسولات مماثلة للادوية الطبية(حمراء اللون)، تقدر بـ٣٦٠ شريطاً إلى العراق تنفجر حال تفاعلها داخل خزانات الوقود المستخدمة في العجلات او المولدات، لتؤدي بعد فترة وجيزة الى انفجار ينجم عنه خسائر كبيرة».

للحيلولة دون تحول البلاد إلى ساحة للصراعات الاقليمية

الحكومة تجابه تصريحات بايدن لقطع طريق التدخل في الشأن الداخلي

بغداد / المدى

قطعت تصريحات الحكومة في ردها على التصريحات الاخيرة لنائب الرئيس الاميركي جو بايدن والهادفة الى ادارة عجلة ملف المصالحة الوطنية ومشاريع سياسية الطريق بوجه الجهات الخارجية الرامية لذلك.

وجابه رئيس الوزراء نوري المالكي تصريحات نائب الرئيس الاميركي جو بايدن، باعلانه خلال زيارته الانبار امس الاثنين لمحافظها ورئيس واعضاء مجلس المحافظة وشيوخ العشائر والوجهاء والقادة الأمنيين، ان العراق لن يكون ساحة للصراعات والأجندات الاقليمية، وانه يرفض مشاريع التدخل التي بدأت تدخل عليه من كل صوب، في اشارة الى تصريحات نائب الرئيس الاميركي الاخيرة الى العراق، والتي اثير حولها علامات استفهام كبيرة، ورفض سياسي للرسالة التي جاء بها الى العراق.

وكان مسؤول كبير يرافق بايدن في زيارته العراق قد وجه تحذيرا من ان بلاده ستغير طبيعة مهمتها اذا تجدد العنف مرة اخرى في البلاد، وقال ان نائب الرئيس الاميركي كان مباشرا جدا في هذه النقطة التي كانت محل النقاش مع السياسيين العراقيين. لكنه تدارك بالقول ان في امكان العراقيين حل مشاكلهم في ما بينهم بما ينسجم مع الدستور وبالتفاهم بين المجموعات العراقية.

تصريحات المالكي من محافظة الانبار، اراد بها بحسب مطلعين في الشأن السياسي، التأكيد للادارة الاميركية ان العراق قد تجاوز الخلافات الطائفية وان هناك مصالحة بين فئاته كافة.

وشدد رئيس الوزراء بحسب بيان صادر عن مكتبه على ان مشروع الحكومة هو «المشروع الوطني الذي يضم جميع المكونات، السنة والشيعة والاكراد والتركمان والايزيديين والشبك والصابئة»، وتابع ان «امامنا تحديات نحو الاستقرار والقوة والتماسك، وعندما نتحدث عن الضرورات فإن اولها التلاحم في المشروع الوطني» من اجل بناء «حكومة قوية قادرة على حماية العراق وسيادته». وطالب العراقيين عموما والسياسيين خصوصا بوقفة جادة وقال «لن نسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا، او يريد أن يكون مشرفا على العملية السياسية والمصالحة الوطنية، ولا نريد مشروعاً من أية دولة بخصوص العراق، وما علينا في الأيام المقبلة الا مواجهة المشاريع والاجندات الخارجية»، وتساءل «هل يقبلون ان نتدخل في شؤونهم؟».

وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ قد قال في تصريح لقناة العراقية يوم السبت الماضي: ان على نائب الرئيس الاميركي ان ينقل الى الرئيس باراك اوباما رغبة العراقيين المشتركة في حل امورهم في ما بينهم. ورفض المتحدث ان يتدخل اطراف اخرون في الشؤون العراقية، محذرا من ان ذلك سيعقد الامور ولن يحل شيئا.

نائب الرئيس الاميركي جو بايدن قال امس: ان الزعماء في العراق ربما يجدون أنفسهم مدفوعين باتجاه المصالحة السياسية بسبب حقيقة واحدة صعبة وهي أن العراق لا يزال يحتاج بشدة للمساعدة الاميركية لاعادة البناء في الوقت الذي يوشك فيه الاحتلال العسكري الاميركي للعراق على الانتهاء. وقال بحسب رويترز في مقابلة له في ختام زيارة الى بغداد استمرت ثلاثة أيام بعد أن طلب منه الرئيس الاميركي باراك أوباما الاضطلاع بدور رئيسي بشأن السياسة العراقية «انهم (العراقيون) يرغبون بشدة في اتفاق مستقر معنا لا صلة له بالجيش ويتصل بقوة بتحقيق ما يحتاجونه». ومضى يقول «يعرفون أن العلاقة لن تصبح أقوى وأوثق وأكثر ارتباطا اذا خاضوا معارك داخلية».

وجاءت زيارة بايدن وهي الاولى التي يقوم بها للعراق منذ أصبح نائبا للرئيس في وقت حساس بخصوص العلاقات بين واشنطن وبغداد حيث يتحول النفوذ الاميركي في البلاد من ساحة المعارك الى طاولة المفاوضات.

وانسحبت القوات الاميركية من البلدات والمدن العراقية في ٣٠ حزيران بموجب اتفاق أمني يمهد الطريق لانسحاب أمريكي كامل بحلول عام ٢٠١٢. الا أن هناك مخاوف بشأن أن العراق لم يحقق تقدما سياسيا يكفي لمنع مزيد من الاقتتال.

تفاصيل ص٣

لايجاد قاعدة بيانات سكانية دقيقة ومحدثة

اجراءات حكومية لاختزال هويات المواطنين بـ((بطاقة وطنية موحدة))

بغداد / المدى

اعلن مسؤولون رسميون عن مساع حكومية لاصدار «بطاقة وطنية موحدة» باللغتين العربية والكردية لجميع العراقيين تسرع الاجراءات الامنية وتغني عن هويات التعريف التقليدية.

وقال الوكيل الاقدم في وزارة الداخلية عدنان الاسدي خلال مؤتمر صحافي امس الاثنين «وضعنا الخطوة الاولى في المسار الصحيح، وسيبدأ انجاز مشروع «البطاقة الوطنية الموحدة» في الاشهر المقبلة». واضاف «استعنا للدراسة الاخيرة المتعلقة بالمشروع الذي يقسم الى عدة مراحل تبدأ بادخال بيانات لحوالى ثلاثين مليون وثيقة»، بعدد سكان العراق. واشار الاسدي الى احالة هذا المشروع الى شركة عالمية متخصصة من اجل ادخال البيانات للمواطنين العراقيين وبينها قيود قديمة جدا»، دون الاشارة لجنسية او اسم الشركة. مؤكدا ان «جميع العراقيين بضمنهم ساكني اقليم كردستان سيحصلون على البطاقة الوطنية التي ستكتب باللغتين العربية والكردية».

وشارك في المؤتمر ممثلون عن وزارة التخطيط والتجارة ومسؤولون بارزون.

من جانبه، قال وكيل وزير التخطيط مهدي العلاق خلال المؤتمر ان «اللجنة العليا صادقت على مقترح احالة المرحلة الاولى من هذا المشروع الى احدى الشركات العالمية»، مؤكدا ان «اختزال كل البطاقات التعريفية ببطاقة وطنية واحدة تحمل رقما لكل مواطن تعد نقلة نوعية».واشار الى انه «تم قطع اشواط كبيرة على طريق تنفيذ هذا المشروع الذي سيساعد في توفير قاعدة بيانات مفصلة».

ويستخدم كل مواطن عراقي في المعاملات الرسمية اربع بطاقات تعريفية هي هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن اضافة الى البطاقة التموينية، لدى مراجعة الدوائر الرسمية.

فيما اعرب مدير المشروع العميد محمود عبد الغفور ان «الغاية من المشروع هي الوصول لقاعدة بيانات سكانية دقيقة ومحدثة تعكس واقع العراقي». واضاف ان «رقم (البطاقة) سيكون مفتاح الوصول للمعلومات ويساعد على التخلص من المستمسكات الورقية ويؤمن معلومات مفصلة عن الولادة والزواج والسفر والصحة والعنوان وكافة المعلومات الشخصية». لافتا الى ان «الدراسات الاولى لهذا المشروع بدأت في ثمانينيات القرن الماضي». واضاف ان «المرحلة الاولى ستنفذ خلال فترة من ثمانية الى عشرة اشهر تعقبها مرحلة اصدار البطاقة وتتطلب من عام الى عام ونصف».وتبلغ كلفة المشروع حوالى ثلاثمائة مليون دولار، موضحا ان «البطاقة ستكون من مادة بلاستيكية وبمواصفات عالية تمنع تزويرها».

لغرض تطوير البنى التحتية في البلاد

العطية: الحكومة تتقدم بمشروع قرض بقيمة ٧٠ مليار دولار

بغداد / هشام الركابي

كشف النائب الاول لرئيس مجلس النواب خالد العطية عن مشروع قانون تقدمت به الحكومة بخصوص قرض ميسر بقيمة (٧٠) مليار دولار لتطوير البنى التحتية للبلاد.

وقال العطية في بيان صادر عن مجلس النواب امس الاثنين ان «هذا المشروع سيطرح على اللجان المتخصصة خلال الايام القليلة المقبلة». ونقل البيان عن العطية قوله :»ان هناك العديد من المشاريع التي ستطرح على اللجان في الايام المقبلة كقانون الانتخابات وتعديل قانون هيئة الاستثمار الوطنية ومشروع قانون تقدمت به الحكومة بخصوص قرض ميسر بقيمة ٧٠ مليار دولار تعتزم الحكومة من خلاله تطوير البنى التحتية للبلاد.

وعلى الصعيد ذاته، دعا العطية وزارة المالية للاسراع بتقديم الموازنة التكميلية للمحافظات الى البرلمان على ان تراعى فيها مشاريع المحافظات المنتجة للنفط. وقال في المؤتمر التخصصي الاول لتفعيل الدور المالي لمجالس المحافظات ان حالة من الارباك في الموازنة ما تزال موجودة من جانب وزارة المالية، مضيفا ان هذا الملتقى يشكل خطوة ايجابية تجاه حل المشاكل القائمة في موضوع التخصيصات المالية للمحافظات.

معرض بغداد الدولي يفتح اجنحته لاستقبال الشركات الاجنبية.. عدسة: سعد الله الخالدي

لجنتان في الانبار لتدقيق رتب الضباط والمساءلة والعدالة

الانبار / المدى

أمر رئيس الوزراء نوري المالكي بتشكيل لجنتين تأخذان على عاتقهما اعادة النظر ومتابعة ملفات ضباط الشرطة في محافظة الانبار وإعادة تقييم الملفات المشمولين بقانون المساءلة والعدالة. وقال المالكي خلال مؤتمر صحفي عقده في محافظة الانبار امس الاثنين «أمرنا بتشكيل لجنة تأخذ على عاتقها إعادة النظر بالرتب الفخرية التي منحت لضباط الشرطة في وقت سابق». وأوضح المالكي إنه «سيتم إلحاق العناصر الأمنية في محافظة الانبار بعد إعادة التقييم بوزارة الداخلية». وأضاف المالكي «سنعيد النظر ببعض المشمولين بقانون المساءلة والعدالة من خلال تشكيل لجنة تأخذ على عاتقها دراسة ملفات المشمولين بالقانون في محافظة الانبار ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين ولا توجد ضدهم تهم جنائية».

خلف: الداخلية ستتولى ادارة الملف الامني في المدن

بغداد / المدى

قال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف ان الاشهر القليلة المقبلة ستشهد مغادرة قوات الجيش العراقي للمدن و القصبات وستتولى قوات الشرطة التابعة لوزراة الداخلية ادراة الملف الامني في المدن من القوات التابعة لوزارة الدفاع.

واضاف خلف بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي»تجري الاستعدادات خلال الفترة القليلة القادمة من اجل تقييم دقيق لاداء القوات الامنية في تنفيذ الاستعدادات الاخيرة لتولي المهام الامنية من قوات الجيش التابعة لوزارة الدفاع في المدن». مؤكدا ان مهمة قوات الجيش في المرحلة المقبلة ستقتصر على حفظ الامن في المناطق الحدودية للبلاد.

تسويات سياسية مرتقبة لتفعيل وثيقة الإصلاح السياسي

بغداد / المدى

يناقش القادة السياسيون في البلاد عبر لجان فرعية في المجلس السياسي للامن الوطني سبل تفعيل وثيقة الاصلاح السياسي التي اقرت من قبل البرلمان، فيما ترى مصادر برلمانية متطابقة ان التسارع في خطوات المباحثات بين الفرقاء العراقيين كنوع من الرد على مواقف نائب الرئيس الاميركي جو بايدن خلال اجتماعاته الاخيرة في بغداد الداعية الى «البحث عن الحلول الصعبة» من قبل القيادات العراقية للتوصل الى تسويات سياسية مرجحة ترى واشنطن انها مطلوبة للاستقرار الامني ما بعد الانسحاب العسكري الاميركي من العراق.

تفاصيل ص٣

قمي يدعو لتفعيل اتفاقية الأنهار الحدودية بين البلدين

بغداد / المدى

دعا السفير الايراني في العراق حسن كاظمي قمي الى اتخاذ خطوات سريعة لدراسة تفعيل اتفاقية الأنهار الحدودية بين البلدين لتعزيز الوفرة المائية في نهر دجلة.

وعزا قمي بحسب ما اورده موقع نون تغيير مسار تلك الأنهار والروافد المرتبطة بنهر دجلة والتي تزوده بنسبة وفيرة من مناسيبه، والعودة لحل هذا الموضوع الى اتفاقية ابرمت بين البلدين سيتم متابعة بنودها عن طريق تشكيل لجنة مشتركة من شأنها ان تؤدي الى اتفاق بهذا الخصوص.

مفتي القاعدة في مناطق جنوب بغداد لـ(المدى):

جندت نحو الف «مقاتل» الى صفوف التنظيم عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

بغداد / المدى

ارتسمت على محياه ابتسامة صفراء باردة عند سؤاله عن فتاواه التي اصدرها لقتل الابرياء، وسخر اعاقته واستعداده لتحريف الايات القرآنية التي تحرم قتل النفس البريئة لتجنيد اطفال وعاطلين واميين يربون على الالف في منطقة عرب جبور. ارهابي عمله ضمن تنظيم القاعدة ينطوي على دور مفصلي كـ«مفتي للتنظيم في مناطق جنوب بغداد» واسمه اسماعيل عبد الستار يبلغ العقد الثالث من العمر انتمى الى التنظيم لمدة عامين ٢٠٠٥ وحتى القبض عليه عام ٢٠٠٧.

وبرغم كونه اعمى الا انه اعرب عن «ثقته العمياء» بزعيم ما يسمى بتنظيم القاعدة في العراق ابو مصعب الزرقاوي، مؤكدا ان انقلابا اصاب توجهاته ضد «فكر القاعدة» نتيجة ما تلقاه من معلومات سلبية عن طريق الانباء المعلنة في وسائل الاعلام التي تفيد باقتراف القاعدة جرائم وحشية تجاه المدنيين، لافتا الى وسائل الاعلام والعاملين فيها يقعون ضمن فتاوى القاعدة في خانة العملاء والخونة.

وقال الارهابي اسماعيل عبد الستار بأنه امام وخطيب وواعظ وهو القاضي الشرعي لمناطق حزام جنوب بغداد التي تتضمن (عرب جبور وهور رجب واليوسفية وغيرها من المناطق الداخلة في هذا النطاق، مؤكدا ان عمله يتضمن تجنيد مايقرب من عشرة اشخاص يوميا، فهو من جند الارهابي الذي فجر نفسه بحزام ناسف في شارع الزيتون ، وكانت له اليد الطولى في التفجيرات الارهابية بسيارات مفخخة في مدينة المحمودية التي راح ضحيتها العشرات من المواطنين الابرياء، كما أصدر فتوى بقتل كل عراقي يمارس عمله او يدرس في الجامعة او المدرسة او يقوم بواجب امني، على انه متعاون مع الاحتلال لانه ساعد في اعادة الحياة الى العراق والعراقيين.

وافادت معلومات تحقيقية أن عبد الستار التقى أبو ايوب المصري في منطقة الرضوانية قبل مقتل ابو مصعب الزرقاوي، وهو مسؤول عن عمليات قتل وخطف في منطقة المحمودية ومنطقة اليوسفية وتفجير سيارات في المحمودية سنة ٢٠٠٦.

تفاصيل اللقاء في عدد يوم غد

استشراء الفساد في الدولة يغذي الارهـــاب

تدعو صحيفة (المدى) القراء الكرام الى دعم توجهها في كشف مافيات الفساد في مستوياته كافة من خلال تزويد الصحيفة بالوثائق والادلة التي تدين سراق أموال الشعب. و(المدى) اذ تعزز ثقة المواطن في فضح الذين يأكلون المال الحرام فانها تتعهد بالمضي قدماً في تعرية الفساد بمختلف اشكاله واساليبه وبمستوياته العليا والدنيا.

و في اطار مساهمتها في الحملة الوطنية لمكافحة الفساد تواصل (المدى) تحقيقاتها الميدانية لتسليط الضوء على الظواهر التالية:

١ -لصوص الثقافة ومحترفو نشر الفساد في المؤسسات الثقافية والجامعية.

٢ -أين ذهبت أموال المفوضية العليا للانتخابات في الدورات الانتخابية السابقة، وهل استرجعت الاموال المسروقة، وجرت ملاحقة المحتالين؟

٣ -مافيا السكائر في العراق.. من يمولها، ومن يتورط فيها، من قادة سياسيين ومسؤولي اجهزة، وكيف يجري التصرف بالعائدات الكبيرة للسكائر في الرشاوى وشراء الذمم.

المدى ستكشف في اعداد قادمة رؤوس المافيات والمحتالين
كما كشفت كوبونات النفط.

الاستقرار الامني يخفض نسب العراقيين في سوريا

بغداد / المدى

افادت تقارير اعدتها وزارة المهجرين والمهاجرين بانخفاض اعداد العراقيين المقيمين في سوريا خلال الاشهر القليلة الماضية بنسب كبيرة، تزامنا مع التحسن الامني الملحوظ واعادة توطين اعداد منهم في دولة ثالثة.

واكد الناطق الاعلامي لوزارة المهجرين والمهاجرين كريم الساعدي ان اعداد العراقيين المسجلين في مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في سوريا قد انخفض الى ١٧٠٠٠٠ عن اخر احصائية صدرت من قبل المفوضية والتي اشارت في حينها الى تسجيل ما يقارب(٢٢٤) الف لاجئ عراقي لديهم، وقد عزت المفوضية اسباب انخفاض اعداد العراقيين في سوريا الى عدة اسباب من اهمها عودة قسم كبير منهم الى العراق وخاصة بعد تحسن الوضع الامني واعادة توطين القسم الاخر منهم في بلدان اخرى.

من جانب اخر عملت وزارة المهجرين والمهاجرين على تسهيل عودة العراقيين من سوريا الى البلاد من خلال تسيير ست حملات للعودة الطوعية الى ارض الوطن وقد تحملت الحكومة العراقية كافة تكاليف السفر بالاضافة الى المميزات التي تقدمها لهم المتمثلة بمنحة المليون دينار الى جانب تقديم المساعدات العينية والدعم المعنوي من خلال البرامج المتبناة من قبل وزارة المهجرين والمهاجرين كبرنامج الاندماج والامن الانساني.

تفاصيل ص٣